دولة فلسطين

هيئة مكافحة الفساد وزارة الحكم المحلي

تعزيز مشاركة الهيئات المحلية في مكافحة الفساد

أ. محي الدين العارضة / وزارة الحكم المحلي

ورقة عمل مقدمة في الورشة التدريبية بعنوان "تعزيز مشاركة الهيئات المحلية في مكافحة الفساد"

عقدت الورشة في رام الله / فلسطين

بتاريخ 2012/9/13

بموجب القانون الاساسي المعدل لسنة 2003 وتعديلاته 2005 فقد نص القانون الاساسي على تنظيم البلاد بقانون في وحدات ادارة محلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية بحيث يكون لكل وحدة مجلس منتخب، ويحدد القانون ايضا اختصاصات وحدات الادارة المحلية ومواردها المالية وعلاقتها بالسلطة المركزية اضافة الى اوجه الرقابة على تلك الوحدات ونشاطاتها المختلفة، ولانفاذ البنود التي نص عليها القانون الاساسي تم تشكيل وزارة الحكم المحلي، وعلى ذلك فإن بنود القانون حددت صلاحيات الوزارة في هذا الخصوص ومن اهم صلاحياتها رسم السياسة العامة المقررة لاعمال مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية والاشراف على الوظائف واختصاصات هذه المجالس وتنظيم المشاريع العامة واعمال الميزانيات والرقابة المالية والادارية والقانونية.

وعلى هذا الاساس تم اعتبار الهيئة المحلية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى احكام القانون، ولترسيخ هذه المبادئ والاسس لا بد من ان يكون هناك رقابة على تلك الهيئات وذلك للتأكد من التزام تلك الهيئات بالقوانيين والانظمة وذلك للتأكد من انها تقوم بواجباتها للمواطنين على اكمل وجه ولذلك تم تشكيل الادارة العامة للتوجيه والرقابة والتي تعتبر من الادارات المركزية في الوزارة مهمتها التوجيه والرقابة على الهيئات المحلية في المجالات الادارية والمالية والفنية، بحيث تستمد الادارة العامة للتوجيه والرقابة مرجعيتها القانونية من نص المادة (35) من قانون الهيئات المحلية والتي تنص على ان صلاحية فحص حسابات الهيئة المحلية ومراجعة جميع معاملاتها المالية والادارية والقانونية وجرد موجوداتها يكون من قبل فاحصين مختصين تكلفهم الوزارة او هيئة الرقابة العامة.

وعلى هذا الاساس قامت الادارة المحلية بوضع رؤيتها واستراتيجيتها انطلاقا من رؤية الوزارة بالوصول الى حكم محلي رشيد قادر على تحقيق التنمية المستدامة بمشاركة مجتمعية فاعلة تمتاز بالنزاهة والشفافية قادر على منع تفشي الفساد والمحسوبية في الهيئات المحلية وعلى هذا الاساس تم تفعيل دور الوزارة وذلك من خلال طواقم التوجيه والرقابة للعمل وفقا لنظام متميز للارتقاء باداء الهيئات المحلية وادارة نفسها بكفاءة

وفاعلية استنادا لمبادئ الحكم الرشيد وعليه تم منح الاولوية لعملية التوجيه بالاساس والتي تشكل الرقابة المانعة والوقائية التي تحاول منع الخلل والتجاوز قبل وقوعة وحصوله، ومن اجل العمل على ترسيخ هذا المفهوم قامت الادارة العامة وبالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص بتحديد اولويات عمل الادارة وتوجهاتها المقبلة على نحو يعزز مبادئ النزاهة والشفافية في عمل الهيئات المحلية مما يساعد على الحد من الفساد والخطأ في عمل الهيئات المحلية سواء على مستوى رئيس واعضاء الهيئة المحلية او على مستوى الموظفين العاملين في الهيئات المحلية ولذلك تم اعداد ورقة سياسات التوجيه والرقابة على الهيئات المحلية لتكون اساسا يتم العمل بموجبه ومن ابرز ملامحها تمكين الجمهور من ممارسة رقابة شعبية على اعمال الهيئات المحلية من خلال التزام الهيئات المحلية بالافصاح عن المعلومات التي تهم الجمهور والعمل على اشراكه في عمليات التخطيط وصناعة القرار إضافة إلى مساعدة الهيئات المحلية المحلية على تطبيق نظام شكاوي فعال ومن النقاط المهمة في الورقة أيضا تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات الرقابية الاخرى والتي تقوم بالرقابة على قطاع الحكم المحلي وذلك من أجل تفادي الأزدواجية في العمل وترسيخاً لمبدأ التكامل ما بين الجهات الرقابية لما فيه من توفير للجهد والوقت في العمل .

وفي سياق آخر وحول ما يتعلق بالرؤساء والأعضاء تم الأعلان عن ميثاق شرف لرئيس وأعضاء ومجالس الهيئات المحلية وذلك بحضور رئيس مجلس الوزراء د. سلام فياض وجميع رؤساء الهيئات المحلية حيث أن الهدف من هذا الميثاق هو إسناد ودعم الأنظمة والقوانين بورقة قيمية لا تأخذ الإلزامية حتى الأن حيث أن الأنظمة لم تسعفنا من تبنيها بشكل ملزم ولكن إعلان وتعميم الوثيقة بشكل واسع يجعل الإلتزام بها واجب أخلاقي وقيمي تتم محاسبتهم على اساس من قبل الجمهور والمواطنين.

أما فيما يتعلق بالعاملين والموظفين في الهيئات المحلية فقد تم إعداد مدونة السلوك لهم وجاري العمل على تعميمها حيث أن الوثيقة هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والمعايير الإرشادية التي تهدف إال ضمان النزهة والشفافية والمساءلة في عمل موظفي الهيئات المحلية، كما ترتكز هذه المدونة على أسس ومبادئ والعدالة وعلى تكافئ الفرص الحيادية والانتماء والاصرار على تحقيق رسالة وأهداف الهيئة المحلية، وتكمن اهمية هذه المدونة:

1. بلورة معايير واضحة ومحددة لأداء موظفي الهيئات المحلية وصولا لتحقيق أفضل النتائج في تنفيذ المهام الموكلة إليهم وجودة الخدمة المقدمة إلى الجمهور.
2. تعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساواة في عمل الهيئات المحلية.
3. تفعيل برنامج أو نظام المساءلة في عمل الهيئات المحلية من خلال زيادة سياسة الانفتاح على الجمهور.
4. تعزيز الاجراءات الوقائية ضد مظاهر الفساد وصوره.
5. زيادة الالتزام بالقوانين والانظمة المتعلقة بعمل الهيئات المحلية.
6. الحد من التصرفات الفردية والشخصية لموظفي الهيئات المحلية في اتخاذ القرارات وأن تصدر هذه القرارات مستقيمة ومتوافقة مع القوانين والأنظمة ذات العلاقة وضرورة أن تكون منفتحة على الجمهور.
7. إبراز الخطوط الحمراء والمحددات والقيود التي لا يجوز تجاوزها من قبل موظفي الهيئات المحلية.
8. تعزيز علاقة المواطن مع هيئته المحلية من خلال المشاركة الفعالة في تحديد الأولويات والمشاركة بالنشاطات ومساءلة القائمين عليها.

ويتحقق ذلك من خلال دفع كل مواطن إلى لفت انتباه أي موظف إلى وجود خلل في أداءه دون خوف وبمسئولية عالية، والإبلاغ عن الخروقات والانتهاكات حسب الإجراءات القانونية مع وجود ضمانات كافية لحماية المبلغين عن حالات الفساد.

ولكن وبالرغم من كل ما تم ويتم العمل عليه لا نستطيع ان نقول اننا وصلنا الى الكفاءة والمثالية في عمل الهيئات المحلية وبالتالي الوصول الى عدم وجود اي خلل سواء مالي او اداري في الهيئات المحلية حيث انه وخلال عملنا في التوجيه والرقابة تم التعامل مع عدد من المخالفات والتجاوزات والتي نعتبرها فردية ولا يمكن ان تكون نهج في عمل هيئات الحكم المحلي ومن هذه الامور:

- تصويب ازدواجية الرواتب داخل الهيئات المحلية (ما بين الهيئات المحلية والمؤسسات الحكومية).
- تصويب ملف المعارين من المؤسسات الحكومية إلى البلديات (مالياً وإدارياً).
- تصويب ملف الأسرى ومفرغي الأجهزة الأمنية العاملين في الهيئات المحلية.

- وقف التعامل بالمواد والتوريدات غير القانونية (آليات وسيارات) وذلك بالتعاون مع الجهات الأمنية ذات العلاقة.
- تصويب ملف الآليات والمعدات التابعة للهيئات المحلية بالتعاون مع الإدارة العامة للشؤون الإدارية في الوزارة وكذلك وزارة المواصلات.
- بالتعاون مع المديريات تم تصويب وضع مشاريع الكهرباء والمياه في الهيئات المحلية (مالياً).
- تم اتخاذ إجراء إداري استناداً للصلاحيات القانونية لوزير الحكم المحلي من خلال تعيين مراقبين ماليين في الهيئات المحلية التي تم ضبط تجاوزات مالية وقانونية فيها.
- تحويل بعض موظفي مجالس ورؤساء إلى النائب العام بعد أن ثبت سوء الائتمان وإساءة استعمال المال العام في اوجه غير صحيحة.
- تم حل عدد من مجالس الهيئات المحلية او اقالة رؤسائها نتيجة انتهاء مدة دورة المجلس ولتجاوزاتهم وعدم التزامهم بالانظمة والقوانين وتبديد اموال ومقدرات الهيئات المحلية في اوجه غير ما نص عليها القانون.
- تم تصويب ملف الذمم الدائنة المتراكمة على رؤساء وأعضاء الهيئات المحلية.
- بالتعاون مع الدائرة الهندسية جاري العمل على تصويب ملف المخالفات التنظيمية للرؤساء والأعضاء في الهيئات المحلية.

وقد تمت معظم هذه الانجازات بعد تعديل قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997 وذلك بقرار بقانون رقم (9) لسنة 2008 حيث تم منح صلاحيات اضافية لوزير الحكم المحلي، وهذا ما يدفعنا للمطالبة بتحديث بعض القوانين والانظمة الخاصة بعمل الهيئات المحلية واصدار بالاضافة الى المصادقة على نظام خاص بالرقابة على الهيئات المحلية يتماشى مع المتغيرات والتطورات التي حصلت في عمل الهيئات المحلية .

وفي الختام فإننا نقول ان وضع الهيئات المحلية ليس سيئا لدرجة لا يمكن تصويبها، او ان الفشاد مستشر في هذه الهيئات بالرغم من وجود الخلل والتجاوزات ولكنه ليس ممنهج، وعلى هذا الاساس واملاً في تجاوز جميع تلك المخالفات فإننا ننتظر ما سوف تفرزه الانتخابات التي ستجري الشهر المقبل انشاء الله حيث يفترض انها ستضخ دماء جديدة الى الهيئات المحلية وبإرادة شعبية كاملة قادرة على محاسبتهم بناء على

تنفيذ الواجبات الملقاه على عاتقهم والتي تم منح اصوات الناخبين لهم على اساسها، وبمساعدة وزارة الحكم المحلي والجهات الرقابية الاخرى من خلال تبني ما تم ذكره في هذه الورقة.

وعلى ذلك فإننا نأمل ان تكون الفترة القادمة فترة عمل تمتاز بالشفافية والمكاشفة خالية من الاخطاء والتجاوزات الجوهرية التي ترسخ تفشي الفساد والمحسوبية في هيئات الحكم المحلي.